أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب العاشر

تعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي تعرضوا لها نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وتعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة عن نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨

تعرض الشعب الفلسطيني لغزو عسكري من قوات العصابات الصهيونية دمرت منازله وروعت أبناءه وشردتهم ، حتى أصبح نصف الشعب الفلسطيني عام (٢٠٠٦) يعيش في مخيمات ومعسكرات خارج أرضه ، وكذلك تحركت أعداد من الفلسطينيين نحو البلاد المجاورة ومناطق ظنوا أنها أكثر أمناً ، ومنهم من كانت إقامته بعد التهجير في إسرائيل التي أعلنت استقلالها في عام ١٩٤٨ بعد قرار التقسيم الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار(١٨١ لسنة ١٩٤٧).

لكن ذلك العدوان لم ينته بقيام الدولة العبرية بل استمرت الأساليب الوحشية اللاإنسانية على معسكرات اللاجئين في مناطق الضفة وغزة والقدس وكذلك في الدول المجاورة ، وآخرها على سبيل المثال الاعتداء على معسكرات اللاجئين أثناء العدوان الهمجي الذي تم على لبنان لمدة ٣٢ يوما في سبتمبر وأغسطس ٢٠٠٦ .

أولاً : الإسناد القانوني لحق العودة والتعويض

يتمثل الحق القانوني في العودة والتعويض للشعب الفلسطيني في :

- قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (عما تعرض له الشعب الفلسطيني من تدمير وترويع على يد العصابات الصهيونية بعد قيام الدولة) .

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتعويض وعودة اللاجئين (القرار ١٩٤) في ١١/١٢/١٩٤٨ .

- انتهاك اتفاقية «فينا» لحصانات الشعوب التى تحت الاحتلال .

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- التعويض عن الأضرار التي أحدثتها الاعتداءات (وهو مثل ما طالبت به دولة الكويت عن أضرار غزو العراق لها عام ١٩٩١) .

ثانياً : الملاحظات الواجب مراعاتها في حق التعويض والعودة[1].

- حق العودة منفصل تماماً عن قيام دولة فلسطينية من عدمه ، وليس مرتبطا ولا مشروطاً بقيام الدولة الفلسطينية .

- حق العودة يجب ألا يكون لدولة فلسطينية منتظرة فقط ، بل إلى جميع المناطق التي خرج منها المهاجرون ومنها إسرائيل .

- قضية تعويض اليهود في البلاد العربية التي هاجروا منها قضية منفصلة عن تعويض الفلسطينيين .

كما أن قضية مكان اللجوء لا علاقة لها بحق التعويض فيجب أن يشمل التعويض كل فلسطيني خرج من أرضه ووطنه (أو لم يستطيع أن يعود إليها بسب العدوان الإسرائيلي) سواء كان في :

- داخل إسرائيل نفسها .

- في البلاد المضيفة (لبنان وسوريا والأردن والضفة وغزة والقدس) .

- خارج البلاد المضيفة في دول الشتات (المهاجرين لمصر مثلاً رغم أنها ليست دولة مضيفة بمقياس الـ UNRWA ولا يوجد فيها معسكرات ولا خدمات

(1) نعتمد في هذا العرض على ما ورد في كتاب مستقبل اللاجئين الفلسطينيين للدكتور سليم تماري .

للـ UNRWA)

مستويات التفاوض لإقرار حقوق الشعب الفلسطيني في التعويض :

المستوي الجماعي : حيث تفاوض الدولة الفلسطينية (الوليدة) نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين (أو السلطة الوطنية الفلسطينية) حيث ستستخدم هذه التعويضات المتنوعة من جانب إسرائيل في إعادة بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية التي ستكون (جزئياً) مقر استقرار للاجئين .

يكون المستوي الآخر للحصول على المطالب الفردية التي سيتم التفاوض بشأنها بين دولة إسرائيل واللاجئين مادام الكثير من هؤلاء ليسوا رعايا (أو حتى مواطنين مستقبليين) للدولة الفلسطينية (الوليدة).

وكاتب هذه السطور لا يحبذ هذا الرأي إذ من أين لمواطن فلسطيني الأصل يعيش في شيلي مثلا خرج جده من اللد والرملة أو أي مدينة أو قرية أخري فلسطينية تاركاً منزلاً ودارا وحسابات في البنوك فعلاً من أين له أن يقوم بنفسه بالتفاوض حول حقوقه ؟ ومن البديهي عند تقدير التعويضات للشعب الفلسطيني عدم الاقتصار على التعريف الخاص باللاجئ الذي قدمته الـ UNRWA لأنه قاصر عن الاستجابة كما أوضحنا عن ضم كل المضارين تحت مظلمته .

ويمكن أن نفرق بين أنواع من التعويضات حسب الجهة التي لحق بها الضرر :

أولاً : تعويض مستحق للمهجرين اللاجئين .

ثانياً : تعويض مستحق دفعه للسلطة التي أدارت الإقليم (مصر بالنسبة لقطاع غزة والأردن بالنسبة للضفة) .

ثالثاً : تعويض مستحق دفعه للسلطة الوطنية الفلسطينية لما تم نحوها من أضرار.

رابعاً : التعويضات المستحق دفعها للاجئين الفلسطينيين داخل إسرائيل .

قيمة التعويضات المستحقة

يقترح «رشيد الخالدي» مبلغاً يتراوح بين ٩٢ مليار دولار، و ١٤٧ مليار دولار لفقدان الملكية فقط (أرقام بأسعار عام ١٩٤٨) بالإضافة إلى ٤٠ مليار دولار بصفة تعويضات على أساس ٢٠ ألف دولار للشخص الواحد من مجموع مليوني شخص، وغني عن أي بيان أن هذه أرقام خام لم تحسب فيها جميع عناصر الأضرار ولا التقادم وتكاليف تأخير هذه التعويضات والتي قد تبلغ في حد ذاتها أرقاما مثل الاستحقاقات الأساسية [1].

وإذا كنا قد بدأنا نسمع عن أفراد من الولايات المتحدة وبريطانيا يقاضون السلطة الوطنية الفلسطينية للمطالبة بتعويضات بعشرات الملايين من الدولارات عن أعمال فدائية أدت لإصابة وقتل أفراد تابعين للدولتين من مزدوجي الجنسية ويطالبون أيضاً بالحجز على أموال السلطة في هذه البلاد، فإنه من باب أولى تعويض ملايين الفلسطينيين عما لحق بهم من أضرار، والمعلوم أن الجمعية العامة المتحدة كانت قد أصدرت في نوفمبر من العام ١٩٤٨ القرار ١٩٤ ونص على عودة اللاجئين الفلسطينيين فيما بعد إلى المناطق التي طردوا منها، وفي العام ١٩٤٩ أضيفت للقرار فقرة خاصة بدفع تعويضات لغير الراغبين من اللاجئين في العودة.

استناداً إلى تقارير مبعوث مجلس الأمن الدولي (رالف بانش) «رقم-٦ للأعوام ١٩٤٨ – ١٩٤٩» وتقارير تحقيقات مندوبي هيئة الأمم (رقم-١١ للأعوام ١٩٤٨ – ١٩٥٤) وتقارير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (رقم مسلسل ١٩٥٠-١٩٥٨) فإن الأشخاص والأملاك المشمولين في فقرة التعويضات هم ممن ينتمون إلى المناطق

(1) لمزيد من المعلومات عن التعريض: عاطف قبرصي، اللاجئون الفلسطينيون (حق العودة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣ وما بعدها ص٣١٧.

التي احتلها الإسرائيليون خارج قرار التقسيم وهو الذي أعطي لإسرائيل ٥٤ ٪ من مساحة فلسطين بينما استولت هي بعد ذلك على نحو ٢٢ ٪ زيادة عما شمله قرار التقسيم . وحسب المصادر السابقة بلغت قيمة التعويضات حسب أسعار ١٩٥٠ نحو ٣٢٧٥,٥ مليون دولار موزعة على الشكل التالي :

الأراضي الزراعية الفلسطينية التى استولى عليها اليهود[١]

م	المناطق	المساحة بالدونم	قيمة الدونم بالدولار	القيمة بالمليون دولار
١	المناطق الساحلية الشمالية	١,٤٠٠,٠٠٠	٣٠٠	٤٢٠
٢	أرض بعل	٣,٢٠٠,٠٠٠	١٠٠	٣٢٠
٣	بيارات الحمضيات	٠,٢٦٠,٠٠٠	٨٠٠	٢٠٨
٤	كروم الزيتون	٠,٠٧٨,٠٠٠	٩٠٠	٧٠,٢
٥	كروم العنب	٠,٠٥٣,٠٠٠	٤٠٠	٢١,٢
٦	أراضى بور	٠,٧٠٠,٠٠٠	٥٠	٣٥
٧	مجموع	٥,٦٩١,٠٠٠	٢,٥٥٠	١٠,٧٤٤

البيوت السكنية[٢]

البيوت السكنية التى استولت عليها إسرائيل في القرى البالغ عددها (٢٧٠) قرية في الساحل والمناطق الشمالية ، ومنها ٩٢ قرية كبيرة عدد بيوتها ٧٢ ألف بيت ، والقيمة التقديرية لها ٤٢٠ مليون دولار ، و ١٧٨ قرية صغيرة عدد بيوتها ٤٥ ألف بيت والقيمة التقديرية لها ٢٩٠ مليون دولار وبذلك يكون إجمالى القيمة التقديرية للبيوت السكنية في القرى ٧١٠ مليون دولار .

(١) الجدول من عمل الكاتب معتمدا على كتاب اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث على فيصل ، ص ١٤٤

(2) على فيصل ،المصدر السابق ص١٤٥.

البيوت السكنية في المدن وهي (٢٣٠٠) بيت من الصنف الأول في السجل العقاري قيمتها التقديرية الإجمالية ١٣٨ مليون دولار و(٩٧٠٠) بيت من الصنف الثاني قيمتها ٢٠٤ ملايين دولا ، و ١٥ ألف بيت من الصنف الثالث قيمتها ١٠٨ مليون دولار و ٣٢ ألف بيت من الصنف الرابع وقيمتها ١٤٠ مليون دولار ، وبذلك يكون إجمالي القيمة التقديرية للبيوت السكنية في المدن ٥٩٠ مليون دولار.

أراضي البناء والمتاجر والمصانع [1].

أراضي البناء في ١٤ مدينة، وهي ٥٢٠٠ دونم من الصنف الأول في السجل العقاري بقيمة ١٠٠٠ دولار للدونم ، وقيمتها التقديرية ٢,٥ مليون دولار ، و٧٦٠٠ دونم من الصنف الثاني بقيمة ٨٠٠ دولار للدونم وقيمتها التقديرية١,٦ مليون دولار ، و٩٠٠٠ دونم من الصنف الثالث بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للدونم وقيمتها ٤,٥ مليون دولار ،و ١١٤٠٠ دونم من الصنف الرابع بقيمة ٢٠٠ دولار للدونم وقيمتها ٢,٣ مليون دولار وبذلك يكون مجموع مساحة أراضي البناء في ١٤ مدينة نحو ٣٣٢٠٠ دونم ، وقيمتها التقديرية الإجمالية ١,١٨ مليون دولار .

أما المتاجر والحوانيت ، حيث يبلغ عددها ١١٠٠ متجرا ، منها ٨٥٠٠ في المدن والقيمة التقديرية لها ٦١ مليون دولار ، ٢٦٠٠ متجراً في القرى وقيمتها التقديرية ٨ ملايين دولار ، وبذلك تكون القيمة التقديرية للمتاجر والحوانيت ٦٩ مليون دولار .

أما المصانع فتتوزع إلى ٣٦ معصرة زيتون بقيمة تقديرية ٣ ملايين دولار ، و٤ مصانع لدباغة الجلود بقيمة مليون دولار ، و٥ مصانع نسيج بقيمة ٤ مليون دولار

(1) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٦.

و١٣ مطحنة حبوب ميكانيكية بقيمة ٣ ملايين دولار ، بالإضافة إلى ٢٥ معملاً للأدوات المنزلية ، و٢٨ منجرة (ورشة نجارة) ، و٦ مصابن حديثة بقيمة ٢ مليون دولار ، وبذلك تبلغ القيمة التقديرية الإجمالية للمصانع بنحو ١٣ مليون دولار .

تعويضات أخرى[1] .

تعويضات أثاث البيوت التي نهبت في المدن و القرى ، منها في المدن نحو ١١٢ ألف بيت من الصنفين الأول والثاني في السجل العقاري ن والقيمة التقديرية لمسروقاتها ٨٤ مليون دولار ، و٣٠٠ ألف بيت من الصنفين الثالث والرابع والقيمة التقديرية لمسروقاتها ٧٥ مليون دولار . أما في القرى ، فقد قدرت قيمة مسروقات البيوت في القرى الـ(٢٧٠) بنحو ١٣٥ مليون دولار ، وبذلك تبلغ القيمة التقديرية الإجمالية لمسروقات البيوت ٢٩٤ مليون دولار .

تعويضات مواشي الأرياف البالغة ١٦٠ ألف رأس بقر ، و٢٠٠ ألف رأس غنم وماعز ، و٤٣ ألف رأس خيول وبغال والقيمة التقديرية الإجمالية لها نحو ٤٢ مليون دولار .

الأراضي الزراعية في مناطق بئر السبع والجليل و اللد والرملة المتضمنة فقط في الملف الثالث لسجل وثائق الجامعة العربية ، ولم تتضمنها بقية التقارير المصادرة ، والتي تبلغ مساحتها ١,٦ مليون دونم ، معظمها أرض زراعية ، وقدرت قيمتها الإجمالية بنحو ٤٦٥ مليون دولار.

من يشملهم القرار ١٩٤[2]:

اللاجئون الذين يشملهم القرار ١٩٤ (المدرجين) ، السجل العام الفلسطيني

(1) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٧.

(2) على فيصل ،المصدر السابق ص ١٤٨.

للعقارات رقم ١ - ف - ١٩٤٨ -١٩٤٩- عددهم ٥٥٦ آلاف نسمة ، يشكلون ١٥٨ ألف عائلة وتتألف من ٥ فئات ، الأولي ٢٧ ألف عائلة كل منها ٦ أشخاص ، ومجموعهم ١٦٢ ألف نسمة والثانية ٢٥ ألف عائلة كل منها ٥ أشخاص ، مجموعهم ١٢٥ ألف نسمة ، والثالثة ٢٢ ألف عائلة كل منها ٤ أشخاص ، مجموعهم ٨٨ ألف نسمة ، والرابعة ٤٠ ألف عائلة كل منهم ٣ أشخاص ، وأخيراً ٤٤ ألف عائلة كل منها أقل من ٣ أشخاص .

ومن مجموع اللاجئين فإن : أصحاب الأملاك وهى الأراضي الزراعية والعقارات ٣٧ ألف أسرة ، عدد أفرادها ١٤٢ ألفاً ، أما الأسر التي تملك بيوتاً تسكن فيها فبلغت ٧٦ ألف أسرة عدد أفرادها ٢٦٨ ألفاً ، أما الأسر التي لا تملك عقارات فبلغت ٤٥ ألف أسرة عدد أفرادها ١٥٠ ألفاً .

إذا نظرنا إلى قيمة أملاك الفلسطينيين التي سلبتها إسرائيل من ناحية اقتصادية بحتة ، لو جدنا الجواب في الدراسة المفصلة التي قام بها سامي هداوي خبير الأراضي في حكومة الانتداب وهي كالآتي :

خسائر الفلسطينيين بأسعار ١٩٤٨ بالمليون جنيه استرليني[1]

م	خسائر الفلسطينيين	الأسعار بالمليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨
١	رأس مال صناعى	١١,٤٠
٢	رأس مال زراعى	٦٦,٨٠
٣	رأس مال تجارى	٤٥,٩٠
٤	سيارات ومعدات	٠,٩٥
٥	فنادق ومطاعم	١٠,٥٠

(1) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص٢٤.

م	خسائر الفلسطينيين	الأسعار بالمليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨
٦	موجودات مالية	١٢,٥٠
٧	أموال شخصية	٥٤,٠٠
٨	بنية تحتية	١٢,١٠
٩	أرض زراعية	٣٩٨,٦٠
١٠	أملاك خضرية	١٣٠,٢٦
١١	المجموع	٦٤٣,٠٥

***

وبتقدير الاقتصادي الفلسطيني (يوسف صايغ) بلغ (٧٥٦ مليون جنيه استرليني) وهو رقم مقارب لدراسة (سامي هداوى)، وتقدير الهيئة العربية العليا (١٩٣٣) مليون جنيه استرليني، أما خبير لجنة التوفيق الدولية الذي أسقط كثيراً من الأملاك، فقد كان تقديره (١٢٠) مليون جنيه إسترليني فقط، أما تقدير هداوى البالغ (٦٤٣) مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٨ يعادل (١٣٠) بليون دولار عام ١٩٩٣. فإذا أضفنا الخسارة في رأس المال البشري، يصبح الرقم (٢٠٨) بليون دولار وإذا أضفنا أيضاً المعاناة الإنسانية على أساس التعويض الألماني لليهود، فإن الرقم يصبح (٢٤٠) بليون عام ١٩٩٣.

تقرير الهيئة العربية العليا ١٩٩٣ مليون جنيه استرليني أما من لجنة التوفيق الدولية الذي اسقط كثيراً من الأملاك بعد ما كان تقديره ١٢٠ مليون جنيه استرليني فأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بأن «الحرب العدوانية تشكل جريمة ضد السلام» (٢٧) وقد فصل ميثاق (نورمبرج) تحت المبدأ السادس الأعمال الآتية على أنها جرائم يعاقب عليها القانون الدولي (٢٨) :

(أ) جرائم ضد السلام :

- التخطيط والإعداد وابتداء حرب العدوان .

- الاشتراك في مؤامرة للقيام بتلك الحرب .

(ب) جرائم حرب :

- القتل والتعذيب وسوء المعاملة وقتل الأسري .

- نهب الملكية العامة والخاصة .

- التدمير المتعمد للقرى والمدن .

(ج) جرائم ضد الإنسانية :

-القتل والاستعباد والترحيل .

- التعذيب وسوء المعاملة على أساس سياسي وديني وعرقي .

- لم تتعرض إسرائيل حتى الآن للمساءلة على هذه الجرائم .

جرائم حرب

شنت إسرائيل حرباً شاملة على الشعب الفلسطيني ومساندية العرب الذين جاءوا لإنقاذه :

- حرب عسكرية ضد المدنيين لذبحهم وطردهم .

- حرب تدميرية للقرى ونهب الممتلكات .

- حرب عسكرية ضد القوات العربية التي تدخلت لإنقاذ الفلسطينيين .

- حرب مؤسساتية (وهذا غير معروف كثيراً) بالاستيلاء على مراكز البريد والهاتف والسكة الحديد والموانى ومراكز الشرطة ومعسكرات الجيش البريطاني

وجميع وثائق وملفات وخرائط المجالس البلدية والهيئات وحكومة فلسطين ، فالقانون الدولي يعتبر هذه الأعمال جرائم حرب فهي لا تسقط بالتقادم ، ويتحمل مسئوليتها كل من اقترفها ، وذلك يقع تحت طائلة العقاب : الأفراد وعصابات الشتيرن والأرغون ، منظمة الهاجانا ، جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية المؤقتة[1].

(1) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص ٢٠.

obeikan.com

التعويض عن الأضرار بالاقتصاد الفلسطيني

قامت إسرائيل بالتخطيط المنظم لزيادة عذاب الشعب الفلسطيني ويمثل ذلك في

١- الأضرار التى لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء إغلاق المنافذ

وننظر الآن إلى المنتجات الفلسطينية وهي منتجات سريعة التلف ، فإن الإغلاق المتعمد للمنافذ أدي إلى كوارث اقتصادية كبيرة للصادرات الفلسطينية وكثيراً ما وقفت الشاحنات لأيام في انتظار الخروج من القطاع للتصدير سواء إلى الضفة الغربية من منفذ إيريز (أو بيت حانون) أو من منفذ المنطار(أو كارني) وكم وقفت العديد من الشاحنات للخضروات والموالح لأيام وتعود لعطب حمولتها قبل أن تعبر المنافذ، والأضرار الناتجة عن الإغلاق لعدم وصول المواد الخام للزراعة والصناعة البدائية في القطاع والضفة وتأخر المواسم الزراعية لتأخر وصول البذور والأسمدة والآلات والمستلزمات الزراعية .

٢- أضرار ناتجة عن إفساد البيئة والمتمثل بعضها في :

أ- سحب المخزون الجوفي من المياه العذبة ودفعه إلى إسرائيل وخلطه بمياه أقل عذوبة بمعرفة شركة «مكيروت» ثم إعادة إرساله لمناطق السلطة الفلسطينية بأثمان فادحة لا تجد من يشترى مياهها نظراً لآن كل المستوطنات تقريباً تقع على مخزون جوفي تستنفذه إسرائيل على مدار ٢٤ ساعة لكل ما تملك من قدرة ضخ خاصة عند الإعلان عن خطط لمغادرة القطاع ، وتسبب ذلك في أن غالبية الشعب الفلسطيني

يعاني من أمراض الكلي لأن المياه التي يستهلكها تقل جودتها عن أدني المواصفات الصحية المتعارف عليها في العالم وأدي ذلك لحالات وفيات لا حصر لها .

ب- كذلك قامت المستوطنات الـ ٢٢ في القطاع بصرف مياهها بدون معالجة في البحر الأبيض المتوسط وأثر ذلك تأثيراً بالغًا ليس على سكان القطاع فقط بل على الساحل المصري من رفح للعريش وربما أبعد فى :

- نوعية المياه الجوفية .

- تلوث الشواطئ في قطاع غزة .

- تلوث مياه البحر التي تؤدي إلى فقدان الثروة السمكية .

- كما أصبح سرقة الرمال التي جمعتها إسرائيل في المستوطنات والتي نهبتها قبل جلائها الجزئي عن قطاع غزة بمضي اتفاق أوسلو أمرًا شائعًا وذلك لأعمال البناء وكسوة الشواطئ الأغراض الصناعية في إسرائيل . وكان عدد كبير من الشاحنات يستنزف كل يوم هذه الرمال فيما عرف بقطار الرمل .

- وكذلك الإستيلاء على الأشجار المعمرة مثل المانجو – الكافور قبل الانسحاب الإسرائيلي وقضبان السكة الحديد من رفح إلى غزة .

٣- استغلال الصادرات الفلسطينية

فمن المعروف أن التوت الأرضي (الفراولة) تحتاج لمياه بالغة العزوبة ولذلك فإن إسرائيل لا تزرع منها الكثير لعدم استهلاك مياه عذبة من مخزونها وإنما تأخذ كل ما تقوم أراضي بيت حانون وبيت لاهيا بزراعته وذلك بأبخس الأثمان للاستهلاك المحلي في إسرائيل وللتصدير على أنه من إنتاجها وليس أمام المزارع الفلسطيني إلا الرضوخ لأن السوق المحلي لا يمكن أن يستوعب الإنتاج لأنه يتم في فترة قصيرة وليست هناك أى وسائل حفظ.

كذلك الحال بالنسبة للأزهار والورود التي تحتاج إلى نفس النوعية الممتازة من المياه وهي أيضاً زراعة مكثفة للعمالة ، لذلك لا تسمح إسرائيل للمزارعين الفلسطينيين بتصدير إنتاجهم بل ترسله باسمها إلى هولندا وتأخذ الورود بسنت واحد لتبيعها بدولار بدون أن تقوم عليها بأية عمليه سوي النقل . ومن مساخر الأوضاع أنه يقال للمزارع الفلسطيني أحياناً أن الموسم لم يكن ناجحاً وأن عليه أن يدفع لأن هناك خسائر فى عملية التصدير بدون السماح له بالإطلاع على أي حسابات من أي مشتري .

ولقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية تسويق إنتاجها من الزهور عن طريق نقلها إلى مطار العريش واستأجرت طائرة قامت برحلتين إلى هولندا لكن الجنود الإسرائيليين على منفذ رفح البري قاموا عن طريق إدخال قضيب حديدي في إفساد كل كرتونات الزهور والتي دخلت إلى هولندا كزهور من الدرجة الثالثة مما أساء إلى سمعة المنتج الفلسطيني من الزهور ولم تنجح العملية وذلك حتى يقوم المزارع الفلسطيني بتسليم كل إنتاجه من الزهور إلى الشركة الإسرائيلية التي تحصل هي على الأرباح وتترك له الفتات .

٤- التعويض المستحق للشعب الفلسطيني عن الإستيطان

الضرر الناتج عن الاستيطان واستقطاع أجزاء من أرض أقيمت عليها أكثر من ٢٠٠ مستوطنة في الضفة الغربية و ٢٢ مستوطنة في قطاع غزة بل والأدهي والأمر أن إسرائيل تبيع منتجات المستوطنات في الخارج على أنها إنتاج إسرائيلي كذلك إنتاج القطاع من الملابس الجاهزة التي ترسل من إسرائيل كل مستلزماتها ونماذجها إلى المشاغل الفلسطينية ثم تقوم إسرائيل بوضع علاماتها التجارية عليها.

الإعاقات الناتجة عن منع الفلسطينيين من السفر للخارج

وذلك للاشتراك في المؤتمرات العلمية ومراكز البحث والتقدم العلمي ومنعهم من الهجرة إلى بلاد المهجر برغم حصولهم على تأشيرات هجرة من دول مثل الولايات المتحدة – استراليا – كندا- وغيرها ، وحرمان كثير من الأسر الفلسطينية من زياراتهم لأبنائهم في الخارج وعدم حصول الأبناء على تأشيرات إسرائيلية لزيارة الأسر ، فكم من التجار منع من الخروج لزيارات تجارية لشراء بضائع من الصين أو أندونسيا أو الشرق الأقصى أو بلاد أوروبا الشرقية أو مصر أو غيرها ونظرا لأنه لا توجد أى منافذ لقطاع غزه لا تسيطر عليها إسرائيل (قبل تولى حماس السلطة فى يونيو ٢٠٠٧) فإن كل التحركات للتعمل فى الخارج أو العلاج أو الدراسة أو الخروج لمختلف الأسباب قد منعت إلا لفئات محدودة .

الأضرار الناتجة عن تجريف الارض ، واقتلاع الأشجار المعمرة مثل أشجار الزيتون التي تعيش عشرات السنين (الشجرة التي هي رمز السلام) وكذلك أشجار الفواكه التي تحتاج سنوات طويلة قبل ان تدخل في طور الإنتاج وتجريف الأراضي إجراء استعماري فريد فلم يسبق لأي احتلال أن قام بهذا القهر والتعسف والإجرام تجاه شعب مستضعف ولم يحدث مثل ذلك التحريف في تاريخ الاحتلال البريطاني – أو الفرنسي – أو الألماني – أو الأسباني – أو البرتغالي وبذلك دخلت إسرائيل مصاف جرائم الحرب من أكبر أبوابها .

كذلك كم من المنازل تم هدمها بدعوى : وجود مقاومين فيها يطلقون على

الإسرائيليين النار أو وجود منصات إطلاق صواريخ فيها أو وجود أنفاق تصل إلى رفح المصرية أو تدمير منازل بدعوى أنها منازل مطلوبين أو من قام بعمليات فدائية أو توسيع ممر صلاح الدين (فيلادلفي) أو بغير عذر على الإطلاق لتوسيع شوارع المعسكرات حتى تستطيع المجنزرات المرور فيها.

التعويض الناتج عن قيام الحواجز وتقطيع أوصال الوطن الواحد

ولا ينطبق ذلك على عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية فقط بل أيضا تمزيق وحدة كل منطقة جغرافية فيها لمصلحة إسرائيل والتى وقعت على إتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وأدي ذلك لأضرار لا يمكن حصرها وإن كان منها:

أضرار صحية ناتجة عن عدم قدرة المرضي للتوجه إلى المستشفيات ومن المعروف أن التقدم الطبي كان كبيراً في مستشفيات الضفة الغربية والقدس عنها في قطاع غزة ، كذلك هناك أطباء في الضفة الغربية لهم مستشفيات وعيادات في غزة ، ويحتاج سكان القطاع من مرضى الفشل الكلوي والسرطان إلى علاج في الضفة كذلك أنواع من الأشعات والتحاليل لا تتوفر في القطاع وتعطيل المرضي عن التوجه لإجراء عمليات جراحية في مصر أو الأردن أو الضفة الغربية يؤدي إلى أضرار صحية للآلاف من المرضى ابتداء من عمليات الشبكية في العيون إلى عمليات الجهاز الهضمي والقلب وكم من السيدات حرمن من التوجه لوضع أولادهن في المستشفيات ووقفن أمام الحواجز حتى سقط حملهن أو قضين نحبهن.

أضرار ناتجة عن تأخير الدراسة ومنع التلاميذ والطلاب من التوجه لمدارسهم وجامعاتهم حتى فى أوقات الامتحانات وإعاقة الأساتذة عن القيام بواجبهم العلمي والدراسي ، وكم هي الصعوبات لإدارة العملية التعليمية في ظل هذا الوضع الذي يعاني منه الطلاب من صعوبة التوجه إلى مدارسهم وجامعاتهم .أما سكان غزة وطلابها الذين

يدرسون في الضفة الغربية والعكس فإن ذلك يعد ملحمة من نوع فريد لم تشهد لها الإنسانية لها سابقة حيث كان الطلبة يحصلون على تأشيرة عدم ممانعة من السفارة الأردنية والتى كانت تؤهلهم للحصول على موافقة مصرية يذهبون بعدها لرفح ثم يسافرون إلى نويبع ثم إلى العقبة ومنها إلى كوبرى الكرامة أو الملك حسين حيث يدخلون الضفة الغربية ثم يسافرون إلى رام الله ، ولولا الفاكس والمراسلة بالبريد الإلكتروني EMAIL لكانت الدراسة مستحيلة كذلك منع قيام الدورات التدريبية والعلمية ، وإمداد المدارس بالمواد التعليمية والكتب والقيام بالنشاطات المدرسية وخارج المدارس ، وكذلك تشويه المقررات الدراسية وحذف الأجزاء الوطنية فى كتب التاريخ والجغرافيا المرسلة من القاهرة لقطاع غزة ومن الأردن للضفة .

الأضرار الناتجة عن صعوبة قيام الإدارة بكفاءة وذلك ليس لتمزيق الوطن الفلسطيني إلى الضفة وغزة فحسب بل أيضاً تمزيق كل جزء منهما إلى أجزاء قطاع غزة إلى ثلاثة أجزاء وكل مدينة في الضفة إلى وحدة وعدم القدرة على أن يكون الوطن الفلسطيني وحدة واحدة فضلا عن الحواجز فى الضفة التى بلغت نحوا من ٦٦٠ حاجز.

وعلي سبيل المثال فإن الحاجة دفعت إلى أن يكون كل جزء من الوطن الفلسطيني وحدة متكاملة ليس الضفة وغزة فقط بل كل مدينة فإن هناك ضرورة لوجود وكيل وزارة للتعليم في غزة ومثله في الضفة وفي كل مدينة مدير للتعليم يكون منها وهكذا بالنسبة لكافة الوزارات والأجهزة والمؤسسات .

التعويض الواجب للأفراد للاضرار بالمصالح الدينية للشعب الفلسطيني

يسبب منع الفلسطينيين المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى أولي القبلتين وثالث الحرمين كثيرا من الأسى وهم على بعد أمتار وليس كيلوا مترات منه ، ذلك أن المواطن الغزاوي الذي يحصل على تصريح للعمل في قرية أبو ديس مثلا أو أبو

غوش ليس له حق أداء الصلاة في المسجد الأقصى رغم بعدهما عنه أمتار قليلة.

كم من العوائق تصنعها إسرائيل في سبيل صلاة المسلمين في المسجد الأقصى ولقد صليت يوماً فيه في رمضان وصليت مع ربع مليون مصلي أي (٢٥٠ ألف) لكن العوائق التي تضعها إسرائيل مثل عدم السماح بالصلاة إلا لمن هم فى سن الـ ٤٥ عاماً فأكثر ومسموح للنساء لمن هن فوق ٣٥ عام فقط فى أحيانا كثيرة يجعل يجعل عدد المصلين قليلين فى معظم الأيام .

وكم من العوائق التى أقيمت أمام المصلين لزيارة كافة أجزاء الأماكن المقدسة في القدس .. القدس القديمة ، وكم من المسيحيين الفلسطينيين حرم من زيارة كنيسة القيامة في القدس أو زيارة كنيسة المهد في بيت لحم تلك المزارات التي يأتي إليها الحجاج من مختلف أنحاء الدنيا ويحرم منها سكانها الأصليين .

وكذلك الممارسات التي تقوم بها إسرائيل في الحرم الخليلي بترويع المصلين المسلمين لمنعهم من الصلاة وذلك بعد أن قسمت الحرم الخليلي إلى قسمين ، قسم صغير للمسلمين وقسم كبير لليهود وذلك عقب مجزرة قتل فيها الطبيب (جولد شتاين) ٤٠ مسلماً في صلاة الفجر وهم سجود في فبراير ١٩٩٤ .

كم هي الإعاقات التي قامت بها إسرائيل في سبيل قيام المسلمين بالحج سواء من الضفة أو من غزة وخوف كثير من المسلمين من التوجه لأداء الفريضة خشية أن يتم القبض عليهم أثناء العبور إلى مصر عبر منفذ رفح أو عبر منفذ الكرامة (اللنبي) إلى الأردن .

وهناك توثيق جيد (للممارسات) أو الانتهاكات الإسرائيلية التي ترقى إلى حد التطهير العرقى للشعب الفلسطيني منذ قيام الدولة ، وهناك مجلدات كاملة لكل عام من أعوام الانتفاضة الأولى أو الثانية أو الثالثة قامت بها جهات علمية متخصصة فضلاً عن مراكز حقوق الإنسان ويقع جزء من هذه الانتهاكات تحت طائلة القانون الدولي واتفاقية

جنيف الرابعة التي تحكم حقوق الشعوب المحتلة من قبل محتليها[1] .

الاستيلاء على أراضي وممتلكات المبعدين سواء كانت ممتلكات منقولة أو غير منقولة من (منازل – حسابات في بنوك – شركات – مزارع) .

الترويع الذي نتج عنه اللجوء وهذا في حد ذاته عنصر هام من العناصر التي نحتاج التعويض عنها .

التعويض الناتج عن اللجوء والإقامة فى الدول المضيفة ودول الشتات من عام ١٩٤٨ إلى الآن حتى تتم التسوية التي طالب بها القرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ .

التعويض عما قامت به القوات الإسرائيلية في التقتيل وإعدام الشهداء الفلسطينيين منذ الاحتلال لفلسطين .

التعويض عن الإصابات في أجساد الأبطال من الجرحي ، فمنهم من عاش بقية عمره محروم من نعمة البصر ، ومنهم من أمضي عمره على كرسي متحرك ومنهم من لم يجد حتى ذلك الكرسي المتحرك ومنهم من فقد أجزاءً غالية من جسده .

كم يكون التعويض عن يوم واحد في السجن وربما يكون ثلث رجال غزة قد تعرض للسجن في إسرائيل سواء السجن بسبب حكم قضائي إسرائيلي أو سجن إداري بدون محاكمة .

وحتى المسجونين يحتاجون لتعويض عن انتهاك أبسط قواعد الإنسانية وقواعد الاتفاقات الدولية والقانون الدولي ، وكم تحتاج أسرهم للتعويض بسبب المعاناة التي تكبدتها لمجرد رؤية أبنائها أو توكيل محامين عنهم أو مدهم بالمواد الأساسية داخل السجن .

كم هو التعويض الناتج عن فترة التحقيق والتعذيب خلالها ؟

(1) انظر على سبيل المثال : يوميات الانتفاضة دكتور أحمد العلمي ، وزارة الإعلام الفلسطينية، ١٩٩٥ سبعة أجزاء .

تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية

مقدمة

رأينا من المناسب التعرض لموضوع تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية بعد أن تركوا أملاكهم ونشاطاتهم الاقتصادية بل وحتى بعض أقاربهم لرعاية ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم وذلك لأنه عند إثارة موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض والعودة في الغرب فإن الإسرائيليين يثيرون مباشرة موضوع تعويض اليهود ولا يهمنا في هذا الباب معالجة موضوع «اليهود في البلاد العربية» ولا حتى «اليهود في مصر» لكن هدفنا هو التعرض لموضوع مغادرتهم، وموضوع تعويضهم.

١- اليهود في البلاد العربية

عاش اليهود في البلاد العربية مع غيرهم من الديانات في تناسق وتعامل وتفاعل مع مجتمعاتهم، ولم يكن هناك تفرقه ضدهم من أي نوع بسبب انتمائهم الديني بل أنهم شغلوا مناصب في الدول العربية ارتقت حتى درجة وزير، كذلك كانوا يشكلون طائفة الصناع المهرة، والتجار الذين اكتسبوا سمعة ممتازة نظراً لأمانتهم والتزامهم بقواعد التجارة النزيهة ولم يعمل كثير منهم في وظائف تقليدية بل إن من عمل منهم في وظائف الحكومة أو المؤسسات فقدْ عملوا في مراكز مؤثرة.

***

٢- المرتكزات الأساسية للدعاية الصهيونية بخصوص يهود الدول العربية [1].

- أن اليهود في البلاد العربية غادروها إجبارا وقسرا من دولها.
- أن اليهود الذين بقوا تعرضوا للتمييز العرقي والديني.
- تضخيم أعداد اليهود المغادرين للبلاد العربية .
- تعظيم الثروات التي تركوها وراءهم عند إبعادهم القسرى .
- تقليل أعداد اليهود الموجودين حالياً بالبلاد العربية وتعرضهم إلى الاضطهاد.

أسباب هجرة اليهود من مصر

تدعي إسرائيل أن بعض أسباب هجرة اليهود من البلاد العربية ترجع إلى اضطهادهم الديني ويدحض هذا الادعاء ما يلي :

قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، ورغبة بعض اليهود في إنشاء وطنهم القومي نتيجة انتشار الفكر الصهيوني الذي روجت له الوكالة اليهودية في جميع أنحاء العالم ومنها مصر لجذب اليهود إليها و دفعهم للمغادرة .

توقيع مصر لاتفاقية «مونرو» والتي كانت تحدد عام ١٩٤٩ نهاية للامتيازات الأجنبية بمصر . وكان بعض اليهود الأثرياء المصريين يتمتعون بتلك الامتيازات وبفقدها فقدوا الكثير من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي كما فقدوا أعمالهم التي تخدم هذه الفئة في المجتمع .

لم يجبر أحد يهود مصر على المغادرة بعد عام ١٩٤٨ إلا أن بعضهم استشعر أن المواجهة آتية لا محالة وشعروا بالخوف من عدم تمييز المصريين بين اليهودية كدين

(1) أحمد السيد النجار : التعويضات المفتعلة لليهود والتعويضات المستحقة للعرب ، جريدة الأهرام ٦/١١/٢٠٠٦.

والصهيونية كحركة سياسية (وهو ماحدث للأسف فى بعض فئات المجتمعات العربية).

وقوع العملية «سوزانا» أو كما عرف باسم فضيحة (لافون) حيث سعي الموساد (المخابرات الإسرائيلية الخارجية) إلى تفجير بعض دور السينما وبعض المصالح الأمريكية في مصر لإفساد العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وشعور اليهود المصريين بأن هناك صدعا قد حدث بينهم وبين وطنهم مصر لقيام واحد منهم بتنفيذ المخطط الصهيوني .

لم يتجنس كثير من اليهود المقيمين بمصر بالجنسية المصرية وكانوا يحملون جنسيات بلادهم الأصلية (روسيا وبولندا) ، وهم الذين تعرضوا للاضطهاد في بلادهم وهرعوا لمصر.

اعتنق كثير من اليهود المصريين المذهب الشيوعي وكان محاربة مصر للمنتمين إليه دون النظر إلى ديانتهم أو جنسياتهم ، لذلك أبعد عدد منهم على هذا الأساس المذهبي وليس الديني .

بدء تطبيق النظم الاشتراكية في البلاد العربية ولم تعد التجارة (حرفتهم الأساسية) تحظى بالحرية الكاملة ولم تعد أرباحهم فيها مميزة وشعروا أنهم يمكن أن يستثمروا حياتهم وأموالهم فى أماكن وتجارات أخرى تدر عائدا أعلى يستطيعون تكوين ثروات نتيجة عملهم كما فى السابق .

أعداد اليهود الذين غادروا البلاد العربية إلى إسرائيل (١٩٤٨ – ١٩٦٤).

كما أسلفنا فإن المصادر الإسرائيلية تضخم أعداد اليهود المغادرين للبلاد العربية لأنها توقن أنه إن عاجلاً أو أجلاً فإن هناك مقاصة ستحدث بين أملاك اليهود في البلاد العربية وأملاك اللاجئين الفلسطينيين ، ومن أهدافها تضخيم حجم

التعويضات التي يجب أن يحصل عليها اليهود نتيجة ترك أملاكهم في البلاد العربية أسوة بما قاموا به فى الحصول على تعويضات من ألمانيا لاضطهادهم فى عهد النازية.

ولا تخضع الأرقام لتضخيم يهودي فقط بل أيضاً لتباين كبير بين مختلف المصادر وفى ما يلي بيان باليهود المغادرين للدول العربية بناء عن مصدر يهودي[1] .

م	الدولة	عدد اليهود المغادرين
١	المغرب	١٢٠,٠٠٠
٢	الجزائر	٥,٥٠٠
٣	تونس	٣,٠٠٠
٤	ليبيا	٣٥,٠٠٠
٥	مصر	٧٥,٠٠٠
٦	عدن	٥,٥٠٠
٧-	اليمن	٤٨,٠٠٠
٨	العراق	١٢٣,٠٠٠
٩	سوريا	٢٦,٠٠٠

وتدحض دعاوى أن الهجرة اليهودية من البلاد العربية كانت بسبب الاضطهاد الديني من الأغلبية المسلمة للأقلية والجاليات اليهودية قرائن عديدة ليس أقلها على سبيل المثال لا الحصر ، هو أن أعداد كبيرة من اليهود غادروا بلاد العالم المختلفة لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث لم يوجد هناك اضطهاد ديني

(1) MARTIN GILBERT , THE DENT : ATLAS OF THE JEWISH HISTORY FROM 2000 BC TO THE PRESENT THE ORION . PUPLISHING GROUP LONDON , FIFTH EDITION , 1993 , P109

إسلامي لهم .

ويوضح نفس المصدر أن أعداد المهاجرين من دول العالم المختلفة في نفس الفترة (١٨٤٨ – ١٩٧٢) إلى إسرائيل كالتالي

م	الدولة	عدد المهاجرين
١	أسبانيا	٤٠٠
٢	بريطانيا	٢٠٠٠
٣	سويسرا	٤٠٠
٤	ألمانيا	٩٠٠٠
٥	إيطاليا	١٥٠٠
٦	النمسا	٣٠٠٠
٧	يوغوسلافيا	٨٠٠٠
٨	بلغاريا	٣٧٠٠٠
٩	رومانيا	١٩٠٠٠
١٠	تشيكوسلوفاكيا	٤٠٠٠٠
١١	بولندا	١٠٤٠٠٠
١٢	تركيا	٣٧٠٠٠
١٣	إيران	٣٩٠٠٠
١٤	أفغانستان	٣٨٨٠
١٥	فرنسا	٤٠٠٠
١٦	المجر	١٤٠٠٠

***

كما تدحض نظرية تعرض يهود البلاد الإسلامية للاضطهاد ما سمعته بنفسي أثناء عملي في كندا من عديد من اليهود الذين هاجروا من مصر ، وأنهم فعلوا ذلك بسبب الإجراءات الاقتصادية « التأميم » والمناخ الاقتصادي الذي ساد البلاد في ذلك الوقت ومنهم (صيدناوى ، وشيكوريل) وغيرهم من الذين استثمروا خبراتهم التجارية وعناصر تفوقهم فيها والتآزر بين أفراد الجالية ليسيطروا على تجارة المنسوجات والفراء في كندا .

وكثيراً ما كنا نصطحب الزوار الذين يرغبون في شراء معاطف من الفرو إلى محلاتهم ونجد منهم كل ترحيب ومودة وعمل التخفيضات التجارية المعتادة وكثير ما كانوا يحدثوننا عن أجمل أيام العمر التي قضوها بمصر وعن الجو الشرقي في الحياة والذي يختلف عن الظروف الاجتماعية التي لم يألفوها في المجتمعات الغربية وحنينهم لزيارة وطنهم مصر وأقاربهم الذين كانوا لا يزالون فيها ويرسلون لهم معنا الرسائل الشفوية . وكان ذلك طبعاً قبل اتفاق السلام الذي أتاح لكل يهودي إسرائيلي أو من أى جنسية التوجه لمصر بحرية .

كذلك كنت أسمع مثل هذا القول على مصر والمعاملة التى لاقوها ومعيشتهم فيها أثناء عملي في غزة وزياراتي لإسرائيلي واحتكاكي بيهود مصريين في المعابر التي كنا نرتادها ، أومن الجيل الذي عاش بعض سنوات حياته وهو ما زال صغيراً في مصر ثم هاجر لإسرائيل .

إلا أن من الأمانة أن نذكر أنه وحتى الآن يوجد خلط فى معظم الدول العربية بين اليهودية كدين والصهيونية كمذهب سياسي تحتل أرض الشعب الفلسطيني بالقوة وإسرائيل كجنسية . ويكفي أن نذكر أن المظاهرات في مصر ضد قيام دولة إسرائيل شارك فيها كثير من اليهود اليساريين . كذلك لا تزال حتى اليوم في نابلس

في الضفة الغربية وفي جبل (جرزيم) الطائفة اليهودية (السامريين) تحارب مع الفلسطينيين ضد إسرائيل وكثير من أبنائها في السجون الإسرائيلية .

ومنذ خروج اليهود من البلاد العربية فإن هناك جمعيات للمهاجرين من كل بلد عربي فهناك (نقابة أو تجمع) اليهود المصريين واليهود المغاربة واليهود التوانسة واليهود العراقيين وغيرهم . وهناك رابطة في نيويورك تجمع هذه النقابات منذ خروجهم من أوطانهم العربية (١٩٤٨) وللآن تستعد لتجميع البيانات و الإحصاءات عن أملاك اليهود ونشاطاتهم في البلاد العربية التي تستحق التعويض من وجهة نظرهم .

وقد بدأ يسمع من البلاد العربية عن النيات لتعويض اليهود المغادرين وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الرئيس القذافي قد أعلن في احتفالات الفاتح من سبتمبر عام ٢٠٠٤ (العيد الـ ٣٥ للثورة الليبية) أن أي يهودي نزع عنه منزله في ليبيا يجب أن يحصل على تعويض وأن يعاد له منزله .

إلا أن الرئيس القذافي قد اشترط ألا يكون ذلك اليهودي الليبي قد استولى على منزل فلسطيني في فلسطين . وإن كانت الجهات الإسرائيلية قد رحبت بذلك إلا أنها عبرت إن هذه اللفتة من القذافي ناتجة عن رغبته في مخاطبة الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل لتعزيز المكاسب التي حصل عليها من إعلانه في ديسمبر ٢٠٠٣ التخلى عن السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي كان يعد لها .

ولازالت هناك أملاك كثيرة لليهود في مصر تديرها جالية صغيرة تتكون من مائة فرد تقريبا ومنها معبد (سيناجوج) يقع بالمعادي على بعد عدة أمتار من مكان كتابة هذه السطور بالإضافة إلى معبد آخر فى وسط القاهرة ، ومعابد أخرى.

وفي تقديرنا أن تعويض اليهود عن أملاكهم في الدول العربية التي غادروها أيا

كان سبب المغادرة (موضوع إنساني وسياسي) ويجب أن يتم حتى يري الجيل الثاني لهؤلاء اليهود أن العدل قد تحقق ، وغنى عن أي بيان أن ذلك يجب أن يتم فقط بعد تعويض ملايين الفلسطينيين عن أملاكهم وما لاقوه من وحشية وبربريه إسرائيلية وليس قبلها.

كما أن موضوع تعويض اليهود المغادرين للبلاد العربية يجب أن يتم بشكل ثنائي أى بين اليهود المغادرين إذا كانوا يريدون أن تمثلهم حكومة إسرائيل أو أي نقابات أو تجمعات أخرى وبين الدولة المعنية . ولا داعي لإقحام الفلسطينيين في هذا الموضوع كما يجب عدم ربط تعويضات الفلسطينيين بتعويضات اليهود . أي أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على حقوقهم في كل الحالات سواء تم تعويض اليهود من قبل الدول التي غادروها أو لم يتم .

كما أن موضوع العودة غير مرتبط بالسيادة فمن الناحية القانونية لم يربط القرار ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ بين عودة اللاجئين وقيام دولة فلسطينية . وموضوع المقاصة ستطالب به إسرائيل عند تبلور الوضع والضغوط الدولية التي يجب أن تمارس عليها من أجل ذلك .

وموضوع التعويض أيضاً غير مرتبط بإنشاء دولة فلسطينية ولا حتى بموضوع العودة إذ أن من الواجب التعويض الفوري للاجئين حتى تستطيع الأجيال الحالية ممارسة حقوقها المعيشية والتي حرمت منها من عام ١٩٤٨ والتهجير القسرى حتى الآن[1].

كما تعرض الوفد الفلسطيني في وفد المفاوضات حول اللاجئين في أوتاوا (كندا)

(١) نبيل السهلى : حق التعويض مقابل حقوق اللاجئين ، جريدة الحياة اللندنية ١٢/ ١/ ٢٠٠٧ صـ ١٥.

نوفمبر ١٩٩٢ المنبثق عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لموضوع تبادل الأراضي أو الممتلكات بين اليهود المغادرين للدول العربية واللاجئين الفلسطينيين المهجرين من فلسطين ، عن طريق تأكيد ثلاثة نقاط رئيسية :

أولاً : إن اليهود الذين غادروا الدول العربية جاءوا إلى إسرائيل طواعية واختياراً (ضمن بلاد أخري هاجروا إليها) في حين أن الفلسطيني هجروا وتركوا بيوتهم قسراً .

ثانياً : أن الفلسطينيين لجأوا إلى دول مضيفة غير التي هاجر اليهود منها إلى إسرائيل (ولاسيما العراق والمغرب واليمن)

ثالثاً : أن الدول العربية كحالة المغرب وليبيا اعترفت نظرياً على الأقل بحق المواطنين اليهود بالعودة إلى بلادهم (العربية)

المحاولات الحديثة لتجمع يهود الدول العربية تمهيداً لتعويضهم .

في اجتماع في القدس في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٦ بدأت جماعات يهودية على مستوي العالم حملة دولية للمطالبة بالاعتراف باليهود من الدول العربية على أنهم (لاجئون) وقال المدير التنفيذي لمنظمة (العدالة ليهود الدول العربية) أن العالم يرى معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من معاناتهم، يجب أن يكون هناك اعترافاً بأن اليهود من الدول العربية هم أيضا ضحايا الصراع العربي الإسرائيلي .

ومنظمة العدالة لليهود من الدول العربية وهي إحدى الجماعات التي تنسق حملة لتسجيل شهادات اليهود الذين تدعى أنهم فروا من الاضطهاد وتصف خسائر الأصول وتحشد تأييد الدول الغربية لهم .

وتقدر جماعات يهودية أنه منذ عام ١٩٤٨ أجبر ٩٠٠ ألف يهودي على الأقل

على ترك منازلهم في دول عربية (قدرت الإذاعة الإسرائيلية – البرنامج العربي في نفس اليوم أن عدد المغادرين من البلاد العربية مليون فرد) وأن ٦٠٠ ألف منهم ذهبوا إلى إسرائيل فيما لجأ الباقون إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ودول أخرى .

والاجتماع الذي عقد في القدس يعد اللبنة الأولى في إطار جهود موحدة لإدراج معاناة اليهود فى جدول الأعمال العالمي لتناول القضية الفلسطينية وقدرت المنظمة العالمية ليهود الدول العربية وهي جماعة أخرى تقود الحملة الجديدة أن اليهود فقدوا أكثر من ١٠٠ مليون دولار من أصول شخصية ومشتركة بسبب المصادرات .

وفيما حاول بعض الأفراد رفع دعاوي لاسترجاع الممتلكات التي فقدوها خصوصاً في ليبيا والعراق ، لم تبذل الجماعات اليهودية حتى الآن جهوداً موحدة للمطالبة بتعويضات من بقية الدول العربية .

وتعمل منظمة «العدالة ليهود الدول العربية» مع وزارة العدل الإسرائيلية التي تجمع وتسجل شهادات وإفادات ومطالبات ممتلكات اليهود التي صودرت في البلاد العربية وتلقت الوزارة طلبات بملايين الدولارات حتى الآن[1] .

(1) الحياة – ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ ، العدد ١٥٩٠٧ .